

**انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار
(حالة الاستثمار الصناعي ومدينة الحسن الصناعية)**

عبد الناصر نزال العبادي*

ABSTRACT

Impact of the Economic Reform Policy on Investment: The Case of AL- HASAN Industrial City.

This study undertakes the economic conditions which made Jordan adopts the Economic Reform Program since 1989. The paper focuses in its first part on the study of the Economic Reform and its relevance to the aim of encouraging private investment, i.e. whether these reforms do encourage or discourage private investment. The study also analyses the possibility of contradiction within the policies of the reform program.

The second part of the study aims to review the effect of the reform policies on private industrial investment with a case study of Al-Hassan Industrial City. The study shows that there were negative effects on private investment through the application of a package of economic reform program and liberalizing interest rates, exchange rates, sales tax and customs duties. It also sheds light on the problems of the private industrial sector, which are not related with the reforms e.g., the employment problem, high capital intensity and the high foreign exchange content.

The study concludes that any attempt to increase the share of private investment in the industrial activity requires a comprehensive treatment of all the obstacles confronting this sector i.e. legal, institutional and organizational aspects of this sector.

* أستاذ بكلية التخطيط والإدارة ، جامعة البلقاء التطبيقية ، المملكة المغربية الهاشمية .

مقدمة :

وصل الاقتصاد الأردني في نهاية الثمانينات - وتحديدًا عام ١٩٨٨م - إلى مرحلة متقلا فيها بأعباء أزمة اقتصادية خانقة وبدأت الآثار السلبية لحلقة الإقراض الخارجي والادخار السالب تظهر في نهاية ١٩٨٨م . وعجزت الحكومة إبان ذلك عن تسديد التزاماتها نحو خدمة الديون الخارجية ، وعلى غرار ذلك توقفت الدول والمؤسسات المانحة عن تقديم أية قروض جديدة ، وزاد من الحال تعقيدا إشاعة نزوب الاحتياطات الأجنبية في البلاد وانتشار التوقعات بتخفيض سعر صرف الدينار ، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة التخلص من الأرصدة بالدينار الأردني ، علاوة على ظهور حركة نزوح رأس المال إلى الخارج .

وأدت هذه الأمور إلى استنزاف احتياطات البلاد من العملات الأجنبية ، حيث وصل الأمر إلى مستوى يكفي بالكاد إلي تغطية اسبوع واحد فقط من المستوردات ثم أعلن عن تعويم سعر صرف الدينار الأردني مما أخضعه لمضاربات محمومة دفعت بالبنك المركزي الأردني إلى العودة إلى التدخل وتثبيتته ، وبحلول عام ١٩٨٩ تم تخفيض سعر صرف الدينار الأردني بالفعل ، ففقد ما يقارب (٥٠%) من قيمته مقارنة بعام ١٩٨٧^(١) .

وعلى أثر ذلك ، بدأت الحكومة في نهاية عام ١٩٨٨ ، تتخذ الإجراءات والقرارات السياسية والاقتصادية ، لتغطية ما كشفته التداعيات السابقة من تشوهات في بنية الاقتصاد القومي ، ومن أهم تلك الإجراءات بجانب تعويم سعر صرف الدينار منع استيراد مجموعة من السلع الكمالية علاوة على مجموعة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية^(٢) .

ومع بداية عام ١٩٨٩ أعلنت الحكومة الأردنية عن اتباع سياسة جديدة عن طريق تبني برنامج لتصحيح مسار الاقتصاد القومي . واتخذت عددا من

الإجراءات المالية لمواجهة الأزمة الاقتصادية للحد من العجز في الموازنة العامة وتفاقم البطالة . وما إن وقعت أزمة الخليج الثانية حتى ألقت بثقلها على الاقتصاد الكلى مؤجلة بذلك تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٣) . وفي سبيل احتواء المشكلات الاقتصادية التي كانت قائمة والأعباء الإضافية التي ألقتها الأزمة على الوضع الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني بما يساعد على دفع مسيرة النشاط الاقتصادي . لجأت الحكومة - إزاء هذه الأوضاع - إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفقت معهما على اتباع سياسة إصلاح اقتصادي تمكن الأردن من مواجهة المصاعب الداخلية والتطورات الدولية المعاصرة . وفي هذا الاتجاه كان التحرك في اتجاهين منفصلين ، أحدهما تبنى برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٨) ، والآخر بناء إستراتيجية إنمائية جديدة تمثلت بإعداد مشروع خطة اقتصادية واجتماعية خمسية للسنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٧) (٣) .

ويما أن سياسة الإصلاح الاقتصادي قد أصبحت واقعا يعيشه الاقتصاد الأردني ويحسه كل مواطن أردني فقد اهتمنا في هذا البحث باستطلاع انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار الصناعي الخاص ، خاصة وأن نجاح تلك السياسة الاقتصادية الجديدة في تحقيق أهدافها وبصفة خاصة تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص يعتبر في ضوء الظروف الداخلية والعالمية - أمرا حيويا بالنسبة لمستقبل الأردن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في آن واحد .

وتحقيقا لهدف البحث نطرح التساؤلات التالية :

- ما هو تأثير رفع سعر الفائدة ، ورفع سعر الصرف وفرض ضريبة المبيعات ، وارتفاع أسعار المدخلات المحلية على تكلفة الإنتاج ومن ثم على هامش الربح وخاصة وأن السوق الأردني يشهد انكماشاً في الطلب المحلي

نتيجة لتنفيذ سياسات الإصلاح ؟ بمعنى هل ارتفاع التكلفة من ناحية واحتمالات انخفاض الطلب المحلي من ناحية أخرى يؤدي إلى تراجع في الاستثمار الفعلي Actual ؟ وكذلك هل في ظل هذه الظروف وفي ظل ارتفاع سعر الفائدة المتواصل يقبل الأفراد على الاستثمار أم تقل فرص الاستثمار المتوقع Potential ؟.

- ما هو تأثير قرار تحديد السقف الإنمائية على السيولة في المشروعات الاستثمارية الحالية ؟ وهل ذلك يؤدي إلى ظهور أو تزايد حدة المشاكل الموجودة مثل مشكلة الطاقة العاطلة ؟.

- ما هو تأثير انخفاض الإنفاق العام وخاصة الاستثماري على الاستثمار الخالص وما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ؟

- هل تخفيض قيمة العملة يمكن أن يمارس تأثيراً على زيادة الصادرات الصناعية ، أم أن نسبة الارتفاع في سعر الصرف تكون أقل من ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة الإجراءات النقدية والمالية المختلفة بحيث تضعف القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية ومن ثم لا يؤدي هذا التخفيض إلى النتائج المرجوة منه ؟ هل يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى انخفاض الواردات الصناعية ، علماً بأن أغلب هذه الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية للإنتاج ، أم أنه يؤدي إلى النقيض أي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وما يترتب على ذلك من آثار ؟

تتبع الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي : حيث تقوم في البداية بتحليل الأساس النظري لسياسة الإصلاح الاقتصادي ، وخاصة ما هو متعلق بتأثير هذه السياسة على الاستثمار الخاص مركزين على السياسة النقدية بصفة خاصة ، والمنهج الاستقرائي حيث تعتمد الدراسة على البحث الميداني لعينة من مصانع

مدينة الحسن الصناعية لدراسة انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار الصناعي الخاص بالأردن .

تنقسم الدراسة إلى جزأين رئيسيين ، يستعرض الجزء الأول الجوانب النظرية لسياسة الإصلاح الاقتصادي و الاستثمار ويختص الجزء الثاني بدراسة انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار الخاص بمدينة الحسن الصناعية .

الجزء الأول :

سياسة الإصلاح الاقتصادي والاستثمار (دراسة نظرية)

نعرض في هذا الجزء الأساس النظري لبرنامج الإصلاح للوصول إلى مدى اتفاق أو تناقض سياسة الإصلاح وهدف تشجيع الاستثمار الخاص . وفي سبيل ذلك نعرض كلا من الاعتبارات النظرية المؤيدة لجدوى هذه الدراسات في حفز الاستثمار كما نعرض التناقضات الداخلية التي تبدو بين السياسات المختلفة في إطار برنامج الإصلاح .

(١) الاعتبارات النظرية المؤيدة لجدوى سياسة الإصلاح الاقتصادي في

حفز الاستثمار الخاص :

على الرغم من أن الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الخاص على وجه الخصوص يتأثران بمختلف السياسات المطبقة في إطار برنامج الإصلاح ، وعلى الرغم من تداخل هذه السياسات على الاستثمار الخاص ، إلا أننا سنركز بصفة أساسية على السياسات النقدية وخاصة سعر الفائدة ، حيث تقوم هذه الأخيرة بدور هام في إدارة الطلب بغية التوصل إلى كل من التوازن الداخلي والخارجي . كما أنها تؤثر في عرض وطلب الموارد الرأسمالية وفي قرارات الوحدات الاقتصادية للمستهلك والمنتج المتعلق بالاستهلاك والاستثمار . كما أن لها تأثيراً فعالاً على

فاعلية سياسة سعر الصرف وعلى تحركات رؤوس الأموال وكلها أمور تؤثر في معدلات الاستثمار في الأجلين القصير والطويل معا .

وفيما يلي نعرض لأثر كل من سياسات الإصلاح المختلفة على الاستثمار :

١-١ السياسة النقدية :

تلعب السياسة النقدية وبخاصة سياسة سعر الفائدة - في الأجل القصير - دورا هاما في إدارة الطلب وفي تخفيض معدل التضخم ، كما أنها تقوم - في الأجل الطويل - بدور حيوي في التأثير على الاستثمارات وبخاصة الاستثمارات الخاصة وعلى معدل النمو الاقتصادي^(٤) وتمارس سياسة سعر الفائدة تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على كل من حجم الاستثمار وإنتاجيته^(٥) .

أ - التأثير على حجم الاستثمار :

يستند الأساس النظري لسياسة تحرير سعر الفائدة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي على حقيقة عامة مؤداها أن معدل الاستثمار ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يتحددان في المقام الأول بوفرة الموارد المتاحة للإقراض وبناء على ذلك فإن السبيل لزيادة الموارد المتاحة للإقراض هو رفع الفائدة الحقيقية إلى مستويات موجبة حيث يرتبط الادخار طرديا بسعر الفائدة . وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار المتحقق ومن ثم معدل النمو الاقتصادي . ويرى المؤيدون أنه إذا كان تحرير أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار المرغوب فيه باعتباره دالة عكسية في سعر الفائدة إلا أنه يؤدي من ناحية أخرى إلى زيادة الاستثمار المتحقق وهو الأهم على أساس أنه يرتبط طرديا بحجم الموارد المتاحة للإقراض .

ويرى أنصار هذا التحليل أنه حتى يأتي تحرير سعر الفائدة بالنتائج المرجوة منه يجب مراعاة أن تكون أسعار الفائدة على العملات المحلية - مع الأخذ في الاعتبار أسعار الصرف - أعلى من نظيرتها على العملة الأجنبية^(١).

ب - التأثير على إنتاجية الاستثمار :

يرى أنصار سياسة تحرير أسعار الفائدة . أن تحرير أسعار الفائدة الحقيقية إدارياً عند مستويات سالبة ، يؤدي ، إلى تخصيص الاستثمارات بطريقة غير رشيدة وبعيداً عن اعتبارات الكفاءة . وذلك لأن مثل هذه الأسعار لا تقدم مؤشرات سليمة لتكلفة رأس المال ، وبالتالي لا تعرف المشروعات أسعار الظل الحقيقية لرأس المال . وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة إلى المستويات التي تعبر عن القيمة الحقيقية لرأس المال يؤدي إلى ابتعاد بعض المشروعات الاستثمارية منخفضة العائد والتي تبدو مربحة في ظل أسعار الفائدة السالبة . وبالتالي يرتفع متوسط كفاءة استخدام رأس المال وهو ما يرفع بدوره من معدل النمو الاقتصادي^(٧).

ولا يمارس سعر الفائدة تأثيره على الاستثمار ومن ثم معدل النمو من خلال الآليات السابقة فقط والمرتبطة أساساً بالأجل الطويل . إذ تؤدي سياسة رفع أسعار الفائدة إلى قيم حقيقية موجبة إلى كثير من الآثار الإيجابية على الاستثمار في الأجل القصير ، وفيما يلي تفصيل ما تقدم^(٨) :

- يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تغيير في شكل توزيع الادخار من السلع المعمرة والعقارات والمعادن النفيسة والأموال الأجنبية لصالح الأصول المالية المحلية لدى الجهاز المصرفي فيزداد عرض الموارد المتاحة لتمويل الاستثمار .

- يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل اتجاه الأفراد إلى الاقتراض لتمويل الادخار العيني وبذلك يتم تحرير الموارد للاستثمار الإنتاجي .

- يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل اتجاه المستثمرين للاقتراض لتمويل الاحتفاظ بمخزون من السلع النهائية أو مستلزمات الإنتاج الوسيطة أو المواد الخام ، فنقل المنافسة على الموارد المالية المتاحة لصالح تمويل الاستثمار الثابت .

- يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى انخفاض سرعة دوران النقود نتيجة لاتجاه للادخار على حساب الاستهلاك - فنقل معدلات التضخم ويزداد الدخل الحقيقي مما يساعد على زيادة معدلات الادخار ومن ثم الاستثمار .

- يؤدي رفع أسعار الفائدة المحلية إلى معدلات أعلى من أسعار الفائدة العالمية - آخذين في الاعتبار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية - إلى تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وزيادة تحويلات العاملين إلى الداخل فيزيد عرض الأرصدة المتاحة للاقتراض .

هذا فيما يتعلق بالحجج النظرية المفسرة لأهمية الجانب النقدي في سياسة الإصلاح في التأثير على الاستثمار الخاص . أما بالنسبة للأبعاد الأخرى لهذه السياسة المالية وسياسة تحرير التجارة وسياسة الإصلاح الهيكلي - فيرى واضعو برنامج الإصلاح أنها تمارس هي الأخرى تأثيرا - وإن كان أقل وضوحا - على تشجيع الاستثمار الخاص . وفيما يلي نعرض الآلية التي تباشر من خلالها هذه السياسات تأثيرها على الاستثمار الخاص .

٢-١ السياسة المالية :

تؤدى الإجراءات المالية - الخاصة بزيادة الإيرادات وتلك المرتبطة بتخفيض النفقات - الرامية إلى تخفيض عجز الموازنة العامة إلى إتاحة الفرصة لرفع معدلات الاستثمار الخاص . إذ يؤدى النجاح فى تخفيض عجز الموازنة العامة من ناحية إلى تقليل اعتماد الحكومة على القروض الداخلية من الجهاز المصرفى لتمويل هذا العجز محررة بذلك الموارد المالية لتمويل الاستثمار الخاص . كما يؤدى من ناحية أخرى إلى تقليل الاعتماد على الإصدار الجديد كوسيلة للتمويل ، فنقل الضغوط التضخمية وترتفع الدخول الحقيقية ومن ثم يزداد الادخار وبالتالي الاستثمارات ، كما يترتب على تخفيض الإنفاق العام وخاصة فى مجالات غير البنية الأساسية أى المجالات الإنتاجية إلى إتاحة مجالات وفرص استثمارية أكثر للقطاع الخاص .

٣-١ السياسة التجارية :

تؤدى سياسة تحرير التجارة الخارجية وخاصة تخفيض قيمة العملة الوطنية - بالإضافة إلى سياسة تحرير أسعار الفائدة - إلى التقليل من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، كما تدفع إلى زيادة تحويلات العاملين إلى الداخل وهو ما يزيد من عرض الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل الاستثمار الخاص هذا بالإضافة إلى أن هذه السياسة من شأنها تحفيز الاتجاه إلى الاستثمار فى الأنشطة أو المجالات التصديرية والتي كانت تبدو فيما سبق غير مربحة^(١).

٤-١ سياسة الإصلاح الهيكلى :

وأخيرا فإن سياسات الإصلاح الهيكلى مثل تحرير أسعار السلع والخدمات من شأنها تقليل الطلب الاستهلاكى وزيادة الادخار وهو ما يشجع على زيادة الاستثمار الفعلى . كذلك فإن الاتجاه نحو بيع القطاع العام وتقليل نشاطه ووزنه النسبى فى

الاقتصاد القومى يؤدى إلى انسحاب هذا القطاع من حلبة الإنتاج فيقل طلبه على عناصر الإنتاج المختلفة - المالية وغير المالية - مما يتبع قدرا أكبر منها للقطاع الخاص . كما أن الإجراءات والقوانين الخاصة بتشجيع القطاع الخاص من شأنها تدعيم الثقة فى المناخ الاستثمارى وهو ما يحفز بدوره الاستثمار الخاص .

(٢) أوجه التناقض بين سياسة الإصلاح الاقتصادى وهدف تشجيع القطاع الخاص :

على الرغم من وجهة الحجج والمبررات النظرية التى توضح التأثير الإيجابى لسياسة تحرير أسعار الفائدة على الاستثمار الخاص إلا أن التعمق فى حزمة السياسات التى يتضمنها برنامج الإصلاح يكشف عن قدر من التناقض بين بعض هذه السياسات وهدف تشجيع الاستثمار الخاص من ناحية ، كما يفصح من ناحية أخرى عن تعارض بين السياسات بعضها والبعض ، وفيما يلى نحاول أن نبرز تلك التناقضات .

(٢-١) التناقض بين السياسات المعلنة وهدف تشجيع الاستثمار الخاص :

(٢-١-١) السياسة النقدية

(أ) سياسة رفع أسعار الفائدة :

على الرغم من التأثير الإيجابى الذى يمكن أن تمارسه سياسة رفع سعر الفائدة على الاستثمار الخاص - كما يرى أنصار هذه السياسة - إلا أنها قد تؤدى من ناحية أخرى إلى بعض الآثار السلبية على الاستثمار نذكر منها (١٠) :

- أن رفع أسعار الفائدة على الودائع يعطى فرصة لتحقيق الربحية والسيولة فى نفس الوقت ، فلماذا يلجأ الأفراد إلى الاستثمار المباشر فى مشروعات ؟ وإذا أضفنا عنصر المخاطرة بالإضافة إلى تقلص الطلب نتيجة السياسات الانكماشية المتضمنة فى برنامج الإصلاح فإنه من المتوقع أن يترتب على ما

تقدم عزوف المستثمر الجديد أو المحتمل عن الاستثمار أو احتمال عدم التوسع الاستثمارى للمستثمر القائم .

- كما أن رفع سعر الفائدة وإن كان لا يؤدي إلى ارتفاع يعتد به فى تكلفة الإنتاج ، إلا أن خطورة هذا الإجراء تكمن فيما يتضمنه برنامج الإصلاح من سياسات انكماشية تحد من قدرة المنتجين على نقل كل أو جزء من عبء ارتفاع التكلفة إلى المستهلكين . فيترتب على ذلك انخفاض هامش الربح وربما تعرض بعض المشروعات إلى خسارة قد تضطرها إلى الخروج من السوق .

- كذلك يتضمن رفع أسعار الفائدة تحيزا ضد المشروعات الصغيرة ، فغالبا ما تعاني هذه المشروعات من ارتفاع أسعار الفائدة أكثر من المشروعات كبيرة الحجم ، و هو ما يترتب عليه غلبة الخصائص الاحتكارية على الأسواق الصناعية و من ثم زيادة موانع الدخول وبالتالي صعوبة دخول المستثمرين الجدد أو المحتملين في مثل هذه الأسواق .

- وقد لا تؤدي سياسة رفع سعر الفائدة إلى تغيير فى شكل أو نمط توزيع الأرصدة ، بين الأشكال والأوعية الادخارية المختلفة . بخاصة أن الادخار فى الدول النامية يتوقف على عوامل كثيرة بجانب سعر الفائدة من أهمها متوسط الدخل الفردى الحقيقى وعادات الاستهلاك والوعى الادخارى والاستثمارى ، ودرجة أو مستوى نماء السوق المالى والنقدى وهى كلها عوامل لا تشجع على زيادة الادخار فى تلك الدول .

(ب) سياسة تحديد السقوف الائتمانية :

يضع تحديد السقوف الائتمانية - كأحدى السياسات النقدية الانكماشية - قيودا على قدرة القطاع الخاص على الحصول على رأس المال اللازم لتمويل استثماراته الجارية أو الثابتة .

(٢-١-٢) السياسة المالية :

(أ) الإجراءات الخاصة بزيادة الإيرادات العامة :

- على الرغم من أن ضريبة المبيعات تعد من أكفأ الأدوات لزيادة الإيرادات العامة ، إلا أنها تغذي الآثار الانكماشية العامة لبرنامج الإصلاح وهو ما ينشط بشكل عام من الاتجاهات الاستثمارية سواء المحتملة أو القائمة . كما أن هناك اتفاقاً على أن فرض ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية بصفة خاصة - والذي يتناقض مع فلسفه الضريبية والتي تهدف إلى الحد من الاستهلاك والسيطرة على التضخم وتعبئة الموارد العامة - يتعارض مع اتجاهات الإصلاح الاقتصادي وما ترمى إليه من تشجيع الاستثمار الخاص^(١١) حيث تؤدي من ناحية إلى ارتفاع الإنتاج وما يترتب على ذلك من آثار ، كما أنها تؤدي من ناحية أخرى إلى التأثير على سيولة المشروعات الاستثمارية .

- كذلك فإن دفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام وإن كان يحسن الأوضاع المالية لتلك الشركات ويخفف بالتالي من عبئها على الموازنة العامة ، إلا إنه يؤدي من ناحية أخرى إلى انخفاض الدخل الحقيقية ومن ثم انخفاض الطلب سواء على منتجات القطاع العام أو الخاص ، هذا فضلاً عن انخفاض الادخار الحقيقي ومن ثم الاستثمار .

(ب) الإجراءات الخاصة بتخفيض النفقات العامة :

على الرغم من أهمية سياسة تخفيض النفقات العامة في مواجهة قضية العجز الداخلي إلا أنه لا يمكن التنبؤ بأثرها على الاستثمار الخاص ، فالأمر يتوقف في الواقع على طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والاستثمار الخاص ، بمعنى هل العلاقة تنافسية أم تكاملية ، ففي الحالة الأولى يكون للتخفيض أثر إيجابي وفي الثانية يكون سلبياً . وعادة إذا تم تخفيض الإنفاق العام في المجالات الإنتاجية فإن ذلك يساعد

على تشييط الاستثمار الخاص ، إذ يقل طلب المشروعات العامة على عناصر الإنتاج المختلفة ويتم تحريرها لاستغلال القطاع الخاص . أما إذا تم تخفيض الإنفاق العام فى مجالات البنية الأساسية ، فإن ذلك يؤدى إلى الإضرار بالاستثمار الخاص ، وأخيراً فإن تخفيض الإنفاق العام سواء فى مجال الدعم أو بند الأجور فإنه يمارس تأثيراً سلبياً على الاستثمار الخاص من خلال انخفاض الدخول الحقيقية وانخفاض الطلب ومعدلات الادخار .

(٢-١-٣) سياسة التجارة الخارجية :

لا يمكن التأكد من أثر سياسة أو إجراءات تحرير التجارة الخارجية على الاستثمار الخاص فى الدول النامية إذ يختلف الأثر من دولة لأخرى .

فعلى الرغم من أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية قد تشجع على الاستثمار خاصة فى الأنشطة التصديرية . إلا أن تأثيرها على هذا المجال الإنتاجى غير أكيد فالأمر يتوقف فى النهاية على مرونة الطلب الخارجى على الصادرات المحلية وعلى مرونة الجهاز الإنتاجى بالدول النامية ، وعلى مستوى جودة المنتجات وقدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية ويزداد الأمر صعوبة مع ما يشهده العالم اليوم من تكتلات اقتصادية إقليمية وما يرتبط بها من نزعات حمائية كمية وغير كمية .

ومن ناحية أخرى يؤدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة والمعدات الرأسمالية المستوردة أيضاً - وهذه نسبتها مرتفعة فى الدول النامية - وبالتالي يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يقلل من هامش الربح المحقق وهو ما قد يؤدى إلى خسارة المشروعات القائمة فعلاً أو إفلاسها ، فضلاً عن أنه يضعف الحافز على الاستثمار فى المشروعات الجديدة ، وخاصة أن سياسات الإصلاح هى سياسات انكماشية بطبيعتها وأخيراً فإن تحرير

التجارة التي تشمل حظر الاستيراد وتعديل التعريفات الجمركية في شكل تضييق الفجوة بين الحدين الأدنى والأعلى لها - يعرض النشاط الاستثماري القائم بالدول النامية وخاصة الصناعي - والذي يعمل غالبا في ظل معدلات حماية عالية - لمنافسة غير متكافئة ، كما يضعف من فرص دخول مشروعات جديدة للأسواق ، ويقوى من احتمال تحول المستثمرين المحتملين إلى وكلاء للمنتجات المستوردة .

(٢-١-٤) سياسية الإصلاح الهيكلي:

يعد تحرير أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من أهم الإجراءات اللازمة لترشيد نمط تخصيص الموارد ورفع كفاءة استخدامها. ومع ذلك فإن تحرير أسعار المدخلات الصناعية يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصناعة المحلية داخليا وخارجيا.

كما أن رفع أسعار السلع والخدمات بشكل عام وإن كان يؤدي من ناحية إلى انخفاض الطلب إلا أنه يؤدي من ناحية أخرى إلى انخفاض معدلات الادخار ومن ثم الاستثمار .

(٣) التناقض الداخلي بين سياسات برنامج الإصلاح بعضها البعض :

بقراءة حزمة السياسات التي ينطوي عليها برنامج الإصلاح يلاحظ أن هناك تناقضا داخليا في بناء هذا البرنامج ومن أمثلة ذلك :

- التناقض بين سياسة رفع سعر الفائدة كوسيلة لتحفيز وتشجيع الادخار وبعض السياسات الأخرى - مثل تحرير أسعار السلع والخدمات وتحرير سعر الصرف وفرض ضريبة المبيعات - والتي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي الادخار .

- التناقض بين سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي الموجه للتصدير وبين بعض السياسات الأخرى - تحرير أسعار السلع والخدمات المحلية ورفع أسعار الفائدة ورفع أسعار الطاقة وتأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على أسعار المستلزمات الإنتاجية المستوردة - والتي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي المحلي ومن ثم قدرته على المنافسة في السوق العالمية .
- التناقض بين سياسة رفع سعر الفائدة كوسيلة لرفع معدلات كل من الادخار والاستثمار وبين سياسة أذون الخزانة والتي تؤدي إلى تحويل الموارد المالية من الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الاستهلاكي.
- وإجمالاً يمكن القول بأنه في ضوء العرض السابق للإطار العام لبرنامج الإصلاح من الناحية النظرية إلا إنه من الصعب القطع برأى محدد بشأن أثر سياسة الإصلاح على الاستثمار الخاص .

الجزء الثاني :

انعكاس سياسة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار الخاص الصناعي - حالة مدينة الحسن الصناعية :

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا الجزء في محاولة استطلاع انعكاس سياسة الإصلاح الإقتصادي على الاستثمار الصناعي الخاص وتحقيقاً لهذا الهدف ، فقد قام الباحث بزيارة ميدانية لمدينة الحسن الصناعية ، وتم طرح أسئلة شاملة لمختلف جوانب سياسة الإصلاح الإقتصادي على مسؤولين بمجموعة من مصانع المدينة .

(1) مدينة الحسن الصناعية في إربد

لقد تم اختيار مدينة الحسن الصناعية كحقل للدراسة كون هذه المدينة هي الوحيدة في إقليم الشمال . والثانية في الأردن بعد مدينة عمان الصناعية في

سحاب . وتعد هذه المدينة من أولى المدن الصناعية الجديدة في الأردن وقد مضى على إنشائها نحو سبع سنوات ، وقد نجحت هذه المدينة بجذب الاستثمار الصناعي الخاص ، وأهم ملامح المدينة ما يلي :

- ثاني مشاريع مؤسسة الحسن الصناعية في الأردن ، وتقع بجوار جامعة العلوم والتكنولوجيا في محافظة اربد .

- انشئت المدينة في عام ١٩٩١ على مساحة ٤٢٧ دونم ، مشغولة الآن بالكامل وقد تم زيادة المساحة (٢٠٠) دونم جديد ، ومن المتوقع أن يباشر العمل في البنية التحتية والمباني للمصانع الجديدة في بداية الشهر القادم .

- يتوطن بالمدينة نحو (٥٥) مصنعا منتجا وهناك العديد من الطلبات للاستثمار في المدينة ، وتبلغ استثمارات المصانع المنتجة نحو (٨٠) مليون دينار وتوظف ما يقارب من ٢٥٠٠ عامل . ومن المتوقع أن يصل عدد العمالة إلى ٦٠٠٠ عامل من جراء الزيادة المتوقعة للاستثمارات .

- يتوطن في المدينة صناعات مختلفة مثل ، سكب المعادن ، المجوهرات ، التعليب ، الألبان ، الألبسة الطبية ، البطاريات الجافة ، مبيدات وأسمدة زراعية ، صابون ،

(٢) نتائج الدراسة الميدانية :

إن الزيارة الميدانية للمدينة والمقابلات مع العاملين في المصانع قد كشفت عن كثير من الحقائق المرتبطة بالقطاع الخاص الصناعي في الأردن ، إذ تكشف الدراسة الميدانية عن طبيعة القطاع الخاص الصناعي ومشاكله ومعوقاته وهو ما تعجز لغة الأرقام والإحصاءات عن كشفه . إلا أننا قبل أن نعرض هذه النتائج نرى أنه من المفيد الإشارة إلى بعض الحقائق :

- إن القطاع الخاص الصناعي في هذه المدينة مازال قطاعا وليدا فمعظم المصانع بدأت الإنتاج منذ سنوات قليلة . حيث إن متوسط عمرها يتراوح ما بين ٢-٥ سنوات .
- إن مشاكل للقطاع الخاص الصناعي ترجع في حقيقة الأمر إلى العديد من الأسباب بعضها يرتبط بإجراءات الإصلاح الاقتصادي والبعض الآخر يرجع لظروف الدول النامية والمدن الجديدة .
- صعوبة الفصل عند محاولة دراسة انعكاس سياسات الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار الصناعي الخاص بين آثار السياسات المختلفة المتضمنة في برنامج الإصلاح ، ونقصد بذلك السياسات النقدية و المالية وسياسة تحرير التجارة الخارجية وتلك الخاصة بالإصلاح الهيكلي.
- هناك معوقان قد يواجهان عملية الحصول على المعلومات : الأول تقليدي ويتمثل في عدم الوعي والخوف من إعطاء معلومات لأي إنسان كان وهذا في نظري سبب يأتي على قمة أسباب تخلف البحث العلمي في الدول النامية ، والثاني والذي لم أجد له إجابة حتى الآن إن هناك نسبة كبيرة من مصانع مدينة الحسن الصناعية لا تتأثر بقرارات السياسة الاقتصادية في الأردن ، لأن تلك المصانع لا تتعامل مع السوق الأردني إلا في حدود تشغيل العمالة الرخيصة ، أما بخصوص مستلزمات الإنتاج وتصريف الإنتاج فإنه يخرج عن إطار السوق الأردني .

وفيما يلى نعرض لأهم نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بانعكاس السياسات المختلفة على الصناعة بمدينة الحسن الصناعية :

(١-٢) تحرير أسعار الفائدة :

أثبتت الدراسة الميدانية أن ارتفاع أسعار الفائدة من (١٠% إلى ١٥,٥%) منذ بداية التسعينات حتى الآن . لم يؤثر تأثيرا واضحا على تكلفة التشغيل ، حيث يبلغ متوسط نسبة الفوائد إلى تكلفة الإنتاج نحو ٧% فقط .

ونرجع ما تقدم إلى انخفاض نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى التمويل الذاتى ، والتي غالبا ما جعلت المصانع تعتمد على التمويل الذاتى بالكامل .

وتتفق هذه الحقيقة مع بعض الدراسات التي أوضحت أنه من النادر أن تتجاوز نسبة الفوائد إلى إجمالى نفقات الإنتاج ١٠% ، وهو ما يعنى ضعف الأثر المباشر لزيادة سعر الفائدة على تكلفة الإنتاج^(١٢) .

(٢-٢) ضريبة المبيعات :

أوضحت الدراسة أن ضريبة المبيعات تعد من أكثر سياسات الإصلاح إضرارا بالقطاع الصناعى الخاص . وتمثلت شكوى المستثمرين فيما يلى :

- تؤدى الضريبة على السلع النهائية إلى ارتفاع ثمن السلعة بالنسبة للمستهلك مما يقلل من الطلب النهائى . وهو ما يزيد من مشكلة الكساد فى السوق المحلى والراجعة أساسا للسياسة النقدية الانكماشية .

- إن هذه الضريبة تؤثر على السيولة بالمصانع والتي كان من الممكن استخدامها فى تمويل استثمار محلى . والمقصود هنا الضريبة على المواد الخام والمستلزمات الوسيطة .

- تمثل ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية أكثر جوانب هذه الإجراءات إضراراً للاستثمار الصناعي إذ يرى هؤلاء أنها تمثل تميزاً ضد الصناعة ، لأن التاجر الذي يستورد آلة ويدفع ضريبة مبيعات من حقه استردادها . أما المستثمر فلا يسترد قيمة ضريبة المبيعات التي يدفعها على الآلات الرأسمالية المستوردة ، وبالتالي فهي تنعكس من ناحية على ارتفاع التكلفة . كما تؤدي من ناحية أخرى كما ذكرنا أعلاه إلى التأثير على السيولة بالمصنع .

ويمكن القول إن ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية تعد من أكثر إجراءات الإصلاح التي يعاني منها القطاع الخاص الصناعي فالصناعة الأردنية مازالت تعتمد بصورة كلية على الآلات المستوردة ، حيث بلغت نسبة المكون الأجنبي في الآلات من خلال المقابلات ١٠٠% ،

يؤكد التحليل السابق أحد التناقضات الداخلية في سياسة الإصلاح الاقتصادي . فعلى الرغم من أن ضريبة المبيعات تسهم في التخفيف من العجز الداخلي من خلال زيادة الإيرادات العامة ، إلا أنها تؤثر سلباً على الاستثمار الخاص كما رأينا . ويتفق أيضاً التحليل السابق مع الآراء التي ترى أن تطبيق هذه الضريبة وخاصة على السلع الرأسمالية يتناقض مع فلسفة الضريبة والتي تهدف أساساً إلى الحد من الإستهلاك ، ومع اتجاهات الإصلاح التي ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص .

(٢-٣) تحرير أسعار الصرف :

يمارس تحرير أسعار الصرف تأثيراً مزدوجاً على الاستثمار الصناعي الخاص من خلال تأثيره على تكلفة الواردات ودوره في تشجيع الصادرات . وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

بالنسبة للواردات : ارتفع سعر الدولار الأمريكى من ٣٣ قرشا إلى ٧١ قرشا أى زيادة تقدر بنحو ١١٥% ، وقد انعكس هذا الارتفاع على تكلفة الإنتاج خاصة بسبب :

- ارتفاع نسبة مستلزمات الإنتاج المستورد إلى إجمالى مستلزمات الإنتاج إلى ما يناهز ٩٠% فى المتوسط .
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبى فى الآلات المستخدمة إلى ما يقرب من ١٠٠% .

ويلاحظ فى هذا الشأن أن ارتفاع سعر الصرف بالنسبة للمستلزمات السلعية المستوردة من شأنه التأثير على تكلفة الإنتاج الجارية ومن ثم على الاستثمار القائم . أما بالنسبة لأثر ارتفاع أسعار الصرف على الآلات فهو يمارس أثرا أكبر على الاستثمار المحتمل سواء كان مشروعا قائما يخطط لتوسعات ، أو كان هناك بعض رجال الأعمال الذين يفكرون فى دخول مجال الاستثمار الصناعى .

ولا يتوقع أن تؤدى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض واردات القطاع الصناعى ، فمعظم الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة لا يوجد لها بديل محلى ، وحتى إن وجد فهو أقل جودة مما يحتاج إلى معالجة قبل استخدامه وهو ما قد يرفع تكلفة الإنتاج ويؤثر سلبا على جودة المنتج النهائى . وأما بالنسبة للآلات المستوردة فنتيجة لاختلال الهيكل الصناعى وضعف القاعدة الصناعية لا يوجد بديل فى الأردن للصناعات الرأسمالية بالمعنى الحقيقى .

بالنسبة للصادرات : تهدف سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تشجيع الصادرات الصناعية . حيث أوضحت المقابلات الشخصية أن هناك من المصانع ما تشكل فيها الصادرات ما نسبته ١٠٠% من إجمالى المبيعات وهى التى - كما ذكرنا سابقا - تخرج عن إطار السوق الأردنى وقراراته وكأنها لا تشكل إسهاما

فى الاقتصاد الوطنى سوى بما تستخدمه من عمالة رخيصة . أما المصانع والتى تطرح إنتاجها فى السوق المحلى فقد وجد أن الصادرات بها لا تمثل إلا نسبة ١٥% من إجمالى المبيعات . ومع ذلك فإن فاعلية هذا الإجراء فى واقع الأمر غير مؤكدة وذلك للعديد من الأسباب :

أ- إنه فى الوقت الذى قامت فيه الدولة بتخفيض قيمة العملة الوطنية لتشجيع الصادرات من جانب ، تم تنفيذ العديد من الإجراءات على جانب آخر والتى أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ، منها رفع أسعار الفائدة ، وتحرير أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية ، وتعديل التعريفات الجمركية ، وارتفاع قيمة المستلزمات السلعية المستوردة نتيجة لتخفيض قيمة العملة ونستطيع أن ننتهى إلى أنه فى هذه المرحلة ألغى ارتفاع التكلفة أثر تخفيض قيمة العملة .

وتشير هذه الحقيقة إلى التناقضات الداخلية فى برنامج الإصلاح بين السياسات بعضها البعض .

ب- انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجى واشتداد حدة المنافسة العالمية .

ج- انخفاض مستوى جودة المنتجات الأردنية ، وهو ما يهدد قدرتها على اختراق السوق الدولية ونجاحه بعد تطبيق برنامج الجودة العالمى (ISO 9000) .

د- ضعف القدرات التسويقية والترويجية سواء للشركات أو للدولة ، فلا توجد شركات تقوم بمهمة التسويق والترويج للسلع الأردنية فى الأسواق الخارجية أو حتى فى الأسواق المحلية . كما أن مكاتب التمثيل التجارى لا تقوم بأى دور فى تصريف المنتجات الأردنية فى السوق العالمية .

هـ - صعوبة الاشتراك في المعارض الدولية لارتفاع التكاليف أو لعدم الخبرة ونقص المعلومات عن هذه المعارض وكيفية الاتصال بها والاشتراك فيها .

(٣) التعريفية الجمركية :

بناء على التعديلات الأخيرة للتعريفية الجمركية منذ عام ١٩٩١ وما بعده ، تم تضيق الفجوة بين الحدين الأدنى والأعلى للتعريفية : فمن ناحية خفضت التعريفية الجمركية على السلع الصناعية النهائية ومن ناحية أخرى رفعت التعريفية الجمركية بالنسبة للمواد الخام والسلع الوسيطة المستخدمة في النشاط الصناعي ، كما تم رفع حظر الاستيراد عن كثير من السلع . وترتب على ما تقدم أن أصبحت السلع الصناعية المستوردة والمنافسة للإنتاج المحلي تباع في السوق الداخلي بأسعار أرخص من نظيراتها المحلية .

ويرى قطاع الأعمال الخاص أن الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية بهذه السرعة وبهذا الشمول تعد من أكثر الإجراءات خطورة على الاستثمار الصناعي القائم ، ومن أكثرها تشبيهاً للحافز الاستثماري لدى المستثمرين الجدد . فالصناعة كما رأيناها في مدينة الحسن الصناعية مازالت صناعة وليدة وإذا تعذر عليها المنافسة في الأسواق الداخلية فإنه يصبح من الصعب عليها المنافسة في الأسواق الخارجية ، ويتخوف القطاع الخاص الصناعي في مجال تحرير التجارة الخارجية أساساً من سياسة الإغراق من قبل الدول المصدرة للأردن وعجز السلطات الجمركية عن مواجهة تلك السياسة ولذلك فهم ينادون بضرورة تطبيق السعر التحكمي .

تلك كانت أهم النتائج المرتبطة بانعكاس سياسات الإصلاح المختلفة على الاستثمار الصناعي بمدينة الحسن الصناعية ، والتي تبين من خلالها أن بعض هذه الإجراءات تشكل قيودا على نشاط الاستثمار الصناعي الخاص إلا أن المقابلات أفصحت عن حقيقة هامة ألا وهي أن قطاع الأعمال الصناعي الخاص في الأردن يعاني من بعض المشاكل التي لا ترتبط بسياسة الإصلاح الاقتصادي بقدر ما ترجع في حقيقة الأمر إلى ظروف الدول النامية والمدن الجديدة ، وفيما يلي نعرض لأهم تلك المشاكل .

(٤) مشاكل القطاع الخاص الصناعي غير المرتبطة بسياسات الإصلاح الاقتصادي:

(٤-١) مشكلة العمالة :

تتمثل هذه المشكلة في انخفاض المستوى المهني والفني للعمالة ، فمعظم العمالة تأتي من مدينة إربد وقراها وهي مدينة زراعية في المقام الأول ، ويترتب على هذه الظاهرة :

- اضطرار المصانع إلى تدريبهم داخليا في المشروع وهو ما يكلفها - أي المصانع - ماديا وزمنيا .

- شعور العامل بأنه لا ينتمي إلى البيئة الصناعية التي يعمل بها وإنما اضطر إليها لظروف المعيشة . كما أن هذا الشعور بعدم الانتماء يرجع أيضا لأن العامل الزراعي غالبا ما يقوم بإنتاج سلع لا يستخدمها في حياته اليومية ولم يسمع عنها وربما لا يعلم ما هي فائدتها وكيف تستعمل .

(٤-٢) ارتفاع الكثافة الرأسمالية :

من أكثر الظواهر تأثيرا على مستوى أداء الصناعة بمدينة الحسن الصناعية ظاهرة ارتفاع الكثافة الرأسمالية ، وتؤدي هذه الظاهرة إلى ابتعاد الصناعة بمدينة

الحسن الصناعية عن الميزة النسبية للاقتصاد الأردني ، وتضعف بالتالي قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا .

(٣-٤) ارتفاع نسبة المكون الأجنبي :

تعانى الصناعة بصفة عامة من ظاهرة ارتفاع نسبة المكون الأجنبي حيث اتضح من زيارة مدينة الحسن أن نحو ٩٠% من مستلزمات الإنتاج و ١٠% من الآلات والعدد يتم استيرادها . وتؤثر تلك الحقيقة على استقرار ونمو الصناعة الأردنية إذ يجعلها شديدة الحساسية للتغيرات فى سعر الصرف وشديدة التأثر بالتغيرات فى الظروف العالمية بأسواق مدخلات الإنتاج ومن ثم أكثر عرضة للصدمات الخارجية .

هذه كانت أهم المشاكل التى تعوق الاستثمار الخاص الصناعى - سواء الناجمة عن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى أو تلك المرتبطة بطبيعة الصناعة الأردنية - والتى يجب الاهتمام بمعالجتها إذا ما أريد حفز وتشجيع الاستثمار الخاص الصناعى من أجل تحقيق النمو للاقتصاد الأردنى .

الخاتمة :

يستحوذ موضوع الاستثمار على اهتمام الاقتصاديين على الصعيدين النظرى والتطبيقى ، حيث يتفق الجميع على أن الاستثمار بصفة عامة - والاستثمار الخاص على وجه الخصوص - يلعب دورا هاما فى تحديد مستويات التنمية والنمو فى الدول المختلفة .

واتفاقا مع ما تقدم نال موضوع الاستثمار - والاستثمار الخاص على وجه التحديد - اهتماما شديدا فى برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية .

وعلى الرغم من احتواء هذه البرامج على مجموعة من السياسات إلا أن دراسة الأساس النظري لها أوضحت أنها تعتمد في حفز الاستثمار ورفع معدلات النمو على السياسات النقدية في المقام الأول ، وبخاصة سياسة تحرير أسعار الفائدة . هذا وقد كشفت القراءة النظرية والتطبيقية لبرامج الإصلاح عن أن العلاقة بين سياسة تحرير أسعار الفائدة من ناحية ومعدلات كل من الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول النامية من ناحية أخرى ، مازالت محل جدل . حيث أتضح أنه لا يمكن القطع بعلاقة محددة بين تلك المتغيرات ، إذ يتوقف الأمر على كثير من الظروف الداخلية و الخارجية وعلى منهج القياس .

وفي الأردن نخلص من الدراسة السابقة إلى النتائج التالية :

1- أنه يجب التمييز عند دراسة انعكاس سياسة الإصلاح على الاستثمار الخاص بين الاستثمار القائم والاستثمار المحتمل .

2- إن من أكثر السياسات ضررا بالنسبة للاستثمار القائم كانت السياسات المالية . بينما على النقيض كانت السياسات النقدية أكثرها ضررا بالنسبة للاستثمار المحتمل .

3- إن عجز سياسة الإصلاح الاقتصادي - في الأجل القصير - عن رفع معدلات الاستثمار الخاص يرجع إلى :

أ - التناقض الداخلي بين سياسات الإصلاح الاقتصادي المختلفة . ونقصد بالتناقض الداخلي التناقض بين السياسات بعضها البعض ، والتناقض بين بعض السياسات وهدف تشجيع القطاع الخاص .

ب- ضعف واختلال البنية أو التكوين الداخلي للقطاع الخاص الصناعي ، وبالتالي عدم قدرته على استيعاب سياسات الإصلاح الاقتصادي .

٤- إن انعكاس سياسة تحرير التجارة الخارجية على الاستثمار الصناعي الخاص - في الأجل القصير - من المحتمل أن يكون سلبيا أكثر منه إيجابيا ، وذلك لارتفاع نسب المكون الأجنبي بالصناعة ، ولضعف مرونة الجهاز الإنتاجي بها ، ولعجز الجهاز الإداري عن حماية الصناعة الأردنية من سياسة الإغراق ، وأخيرا لضعف قدرة الصناعة الأردنية على اختراق السوق العالمية في الوقت الراهن بسبب التكتلات الاقتصادية وما يرتبط بها من نزعات حمائية كمية وغير كمية ، وبسبب انخفاض مستوى جودة المنتجات الأردنية .

وختاما ، فإن أي محاولة لزيادة مساهمة الاستثمار الخاص في النشاط الصناعي تستلزم معالجة شاملة ومتعمقة لجميع معوقات هذا القطاع ، ونقصد بذلك الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي الذي يعمل في ظله هذا القطاع . كما يتطلب الأمر أيضا إعادة هيكلة البناء الصناعي للقضاء على تشوهات واختلالاته الداخلية ، بالإضافة إلى العمل على مواجهة التحديات أمام النمو خارجيا . فسياسة الإصلاح الاقتصادي وحدها وإن كانت ضرورية لحفز الاستثمار الصناعي الخاص إلا أنها غير كافية والمطلوب من الجهات المختصة ما يلي :

- تحديد الهيكل الصناعي الأردني المستهدف لدخول القرن القادم في ضوء التطورات الداخلية والخارجية .
- الاهتمام بالتطوير التكنولوجي والبحث والتطوير في المجال الصناعي .
- دراسة إمكانيات واهتمامات التسويق المحلي والإقليمي والدولي .

الهوامش والمراجع :

1. The Economist unit, country: Jordan, 1981 - 1990.
٢. خالد واصف الوزني ، سياسات التكليف الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الأردن ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .
٣. البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي التاسع والعشرون دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، ١٩٩٣ .
4. M. F.: Theoretical Aspects of the Design of fund supported Adjustment programs, I. M. F. Occasional paper No. (55) Washington, D. C., 1987.
٥. سميحة فوزي ، سياسات الإصلاح الاقتصادية والاستثمار ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مصر المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
6. I.M.F. op. Cit.
7. Gerardom M., Gonzales Arrieta: Interest Rates, savings, and Growth in LDCs: An Assessment of Recent Empirical Research, World Development. Vol. 16, No. (5). Great Britain, 1988.
8. Gerardom & Arrieta: Ibid.
٩. سميحة فوزي ، مرجع سابق ذكره .
١٠. سميحة فوزي ، المرجع السابق .
11. Maxwell Y. Fry: Saving, Investment Growth and the Cost of Financial Repression, World Development, and vol. 8. Great Britain 1980.
١٢. سمير معتوق ، تحرير سعر الفائدة وأثاره المحتملة في جمهورية مصر العربية ، مؤتمر "تحرير الاقتصاد المصري" ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٩١ .